مضيق هرمز.. ومواجهة المحاولات الإيرانية للسيطرة عليه

بقلم:
د. زكريا الخنجي

أن تتحول أهداف النزاع الحالي (مارس 2026) ما بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى من اليورانيوم المخصب والصواريخ البالستية إلى التحكم في مضيق هرمز، فهذا يعني أحد أمرين؛ أولهما: إن أطراف النزاع لا يعرفون ما أهدافهم من كل هذا الذي يجري، والثانية: إن أهداف أطراف الصراع كانت تدور في المقام الأول حول التحكم والسيطرة على دول الخليج العربي وثرواتها وإنسانها، فلا نعتقد أنه من قبيل الصدفة أن تتحول أهداف الصراع بهذه الطريقة الدراماتيكية من غير رؤية ولا وضوح.

فمضيق هرمز يُعد واحدًا من أهم الممرات المائية في العالم من الناحيتين التاريخية والاستراتيجية. فهذا المضيق يربط بين الخليج العربي وخليج عمان، مشكلاً المنفذ البحري الوحيد لدول الخليج نحو المحيط الهندي والعالم الخارجي. وتشير الدراسات التاريخية أنه عبر آلاف السنين، لم يكن المضيق مجرد ممر للسفن، بل كان مسرحًا لصراعات القوى العظمى وموطنًا لممالك بحرية أثرت التجارة العالمية.

ما أهمية مضيق هرمز من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية؟

أولاً: الأهمية الاقتصادية، يُصنف مضيق هرمز كأهم نقطة اختناق مائي في العالم لتجارة النفط والغاز، فهو شريان الطاقة العالمي، وتتجلى أهميته الاقتصادية في النقاط التالية:

○ حجم تدفقات الطاقة؛ تعبر المضيق يوميًا ما بين 17 إلى 21 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات، وهو ما يعادل نحو من 20% إلى 25% من إجمالي استهلاك النفط العالمي المنقول بحرًا.

○ الغاز الطبيعي المسال؛ يُعد المضيق الممر الوحيد لصادرات الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر، وهي واحدة من أكبر المصدرين في العالم، مما يجعله حيويًا لأمن الطاقة في أوروبا وآسيا.

○ الوجهات الرئيسية؛ يتجه نحو 80% من النفط الذي يمر عبر المضيق إلى الأسواق الآسيوية، وخاصة الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية، مما يربط استقرار هذه الاقتصادات الكبرى بسلامة الملاحة في المضيق.

○ تأثير الأسعار: أي تهديد بإغلاق المضيق يؤدي فورًا إلى قفزات حادة في أسعار النفط العالمية، مما قد يتسبب في أزمات تضخمية عالمية وهزات في أسواق المال.

ثانيًا: الأهمية السياسية والجيوسياسية، من الناحية السياسية فإن مضيق هرمز يُعد ترمومترًا للتوترات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وتبرز أهميته السياسية من خلال:

○ أداة ضغط استراتيجي؛ تستخدم الدول المطلة على المضيق، وخاصة إيران، موقعها الجغرافي كأداة للضغط السياسي في مفاوضاتها الدولية، ملوِّحة بقدرتها على تعطيل الملاحة في حال تعرض مصالحها للخطر.

○ الصراع الدولي والإقليمي؛ المضيق هو نقطة تماس مباشرة بين المصالح الإقليمية (دول الخليج وإيران) والمصالح الدولية (الولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي). وتوجد القوى البحرية الدولية بشكل مستمر في المنطقة لتأمين حرية الملاحة.

○ القانون الدولي للبحار؛ يخضع المضيق لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تضمن (حق المرور العابر) للسفن التجارية والحربية، وهو مبدأ سياسي وقانوني يثير نقاشات مستمرة حول سيادة الدول الساحلية مقابل حرية التجارة العالمية.

○ التحالفات الأمنية؛ أدى القلق من إغلاق المضيق إلى تشكيل تحالفات أمنية بحرية دولية مثل التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية بهدف ضمان تدفق الطاقة، مما يعكس البعد السياسي العميق لهذا الممر المائي.

وباختصار، فقد اكتسب المضيق أهمية جيوسياسية لا مثيل لها، فهو يمثل الممر الرئيسي لناقلات النفط المتجهة من دول الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، مما يجعله نقطة حساسة جدًا في الأمن القومي لدول الخليج العربية والعالمي.

أهمية مضيق هرمز لدول الخليج العربي.. قلنا إن المضيق يُعد الممر الاستراتيجي الوحيد الذي يربط الخليج العربي ببحر عمان والمحيط الهندي، ولا يقتصر تأثير إغلاق المضيق على صادرات النفط والغاز فحسب، بل يمتد ليشمل الأمن الغذائي لدول الخليج، إذ تستورد هذه الدول ما يتراوح ما بين 85% إلى 90% من احتياجاتها الغذائية عبر هذا المضيق، وهذا يعني أن أي تعطيل للملاحة فيه سيؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية وارتفاع كبير في الأسعار، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة.

تعتبر إيران مضيق هرمز جزءًا من مياهها الإقليمية، وتستند في موقفها إلى أنها لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وبناءً على ذلك، فإنها لا تعترف بمبدأ (حق المرور العابر) للسفن الحربية أو التجارية غير الصديقة أو المعادية في مياهها الإقليمية بالمضيق.

وفي مارس 2026، قامت إيران بفرض (نظام عبور انتقائي)، وهذا يتطلب تنسيقًا مسبقًا لعبور السفن، ووصلت تقديراتها في بعض التقارير إلى دفع مبلغ قدره حوالي 2 مليون دولار لكل رحلة، وتشير التقديرات أن هذا المطلب ليس مجرد إجراء مالي، بل هو تحول جذري في الجيوسياسة البحرية، مما يمثل تهديدًا مباشرًا لحرية الملاحة الدولية والسيطرة الاقتصادية للدول الخليجية الأخرى، وهذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تضمن حرية الملاحة في المضائق الدولية.

ماذا يعني ذلك من الناحية القانونية والسياسية؟

أولاً: ماذا يعني هذا المطلب من الناحية القانونية؟

يصطدم المطلب الإيراني بشكل مباشر مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982، وتحديدًا المبادئ التالية:

○ حق المرور العابر؛ تنص المادة 38 من الاتفاقية على أن لجميع السفن والطائرات حق (المرور العابر) الذي لا يجوز إعاقته في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية.

○ حظر فرض الرسوم؛ تمنع المادة 26 من الاتفاقية الدول الساحلية من فرض أي رسوم على السفن الأجنبية لمجرد مرورها في البحر الإقليمي، إلا في حالة تقديم خدمات محددة (مثل الإرشاد أو الإنقاذ) وبشكل غير تمييزي.

○ التبرير الإيراني؛ تحاول طهران الالتفاف على القانون الدولي بادعاء أن هذه الرسوم هي مقابل خدمات أمنية وحماية الملاحة من الأخطار، وهو تبرير يرفضه المجتمع الدولي كونه يشير إلى الجباية القسرية في ممر دولي.

ثانياً: الأبعاد السياسية والاستراتيجية.. يعكس هذا المطلب رغبة إيران في تحقيق عدة أهداف، منها:

○ تكريس السيطرة الكاملة؛ تسعى إيران إلى تحويل المضيق من ممر دولي إلى ممر إيراني يخضع لإرادتها المنفردة، مما يمنحها سلطة الفيتو على من يمر ومن لا يمر.

○ أداة للالتفاف على العقوبات؛ تمثل هذه الرسوم – إذا فُرضت – موردًا ماليًا ضخمًا بمليارات الدولارات سنويًا، بعيدًا عن الرقابة الدولية على صادرات النفط، مما يساعدها في تمويل ميزانيتها في ظل الحصار الاقتصادي.

○ الانتقام الجيوسياسي؛ استهداف سفن الدول المعادية أو حلفاء الولايات المتحدة بفرض رسوم باهظة عليها، بينما يتم إعفاء سفن الدول الصديقة، مما يخلق نظام ملاحة انتقائي وتمييزي.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية العالمية

إذا نجحت إيران في فرض هذه الرسوم، فسيؤدي ذلك إلى:

○ ارتفاع تكاليف الطاقة؛ ستضاف هذه الرسوم مباشرة إلى سعر برميل النفط وتكلفة شحن الغاز، مما يرفع أسعار الوقود والكهرباء عالميًا.

○ زيادة تكاليف التأمين البحري؛ مجرد وجود نظام جباية قسري مدعوم بتهديد عسكري سيرفع أقساط التأمين على السفن لمستويات قياسية.

○ اضطراب سلاسل الإمداد؛ قد تلجأ شركات الشحن إلى مسارات أطول وأكثر تكلفة لتجنب المضيق، أو تدخل في نزاعات قانونية تعطل تدفق البضائع.

وهذا يعني بكل بساطة أن المطلب الإيراني بفرض رسوم في مضيق هرمز هو محاولة لإعادة تعريف القانون الدولي بالقوة الجغرافية، وهو ليس مجرد ضريبة عبور، بل هو (إعلان سيادة) يهدف إلى انتزاع اعتراف دولي بمكانة إيران كشرطي وحيد للمضيق، وهو ما يضع العالم أمام خيارين: إما القبول بنظام ملاحي جديد تقوده طهران، أو المواجهة العسكرية لكسر هذا الحصار القانوني والمالي.

ما الذي يجب أن تفعله دول الخليج العربي؟

في ظل هذه الرغبة المتعطشة للسيطرة على هذا الممر البحري الضيق، فإن على دول مجلس التعاون أن تفكر هي الأخرى في مستقبلها ومستقبل شعوبها، فليس من المقبول أن تتحكم فيه دولة واحدة مثل إيران، بينما تبقى دول مجلس التعاون الستة بالإضافة للعراق تحت رحمة هذه السيطرة غير المنصفة، إذن ماذا يمكنها أن تفعل؟

وإن كنا لا نشك في قدرات قادتنا في دول مجلس التعاون على تقديم الاقتراحات والآراء المنصفة المستدامة، إلا أنه لا يمنع من ضرورة التفكير في بعض البدائل الاستراتيجية (الحلول الجيو – اقتصادية)؛ وتتمثل هذه الحلول في تطوير مسارات بديلة لنقل النفط والغاز والسلع بعيدًا عن مضيق هرمز، لتقليل الاعتماد عليه. وتشمل هذه البدائل توسيع خطوط الأنابيب القائمة، وإنشاء مشاريع جديدة، وتطوير موانئ بديلة. وهذا يعني تقليل الاعتماد على المضيق، إلا أن تكاليف الإنشاء باهظة، وتحتاج إلى وقت طويل لعمل البنية التحتية، وتبقى الحاجة إلى المضيق مستمرة.

إن مضيق هرمز ليس مجرد قضية تقنية أو ملاحية، بل هو قلب الصراع الحالي على النفوذ في الشرق الأوسط، وإن غياب الدور العربي الفاعل في المفاوضات يعني ترك مصير شريان الحياة الاقتصادي لدول المنطقة بيد قوى خارجية، وهو ما لم يعد مقبولاً في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة.

Zkhunji@hotmail.com

التهديد الإيراني للتجارب التنموية في دول الخليج

بقلم:
د. عصام عبدالفتاح ○

الصورة العامة الراسخة دائمًا في وعى العالم عن الخليج العربي تبرز فيها الممالك العربية طودًا شامخًا أمام صروف الدهر السياسية، وواحة آمنة للطموح والاستثمار والازدهار والاستقرار بمنأى عن النزاعات المشتعلة في الشرق الأوسط.

وحينما ننظر إلى صور «إكسبو دبي» عام 2021 أو كأس العالم في قطر عام 2022 ونقارنها بما نشاهده الآن تبدو المنطقة وكأنها تنتمي إلى زمن آخر.. فلماذا يتم تهديد هذه التجارب الناجحة تحت ضربات الصواريخ الإيرانية؟

هذا هو السؤال الذي يشغل المختصين بشؤون الخليج العربي ورجال الأعمال الذين عزموا على العودة إلى بلادهم بسبب الأحداث الراهنة في هذا الإقليم العزيز.

لئن سبق أن شهد هذا الإقليم أحداثًا عنيفة متفرقة في الماضي فهي لم تكن ذات تأثير عميق في تغيير الصورة الكلية عنه. فقد سبق مثلًا أن تعرضت المملكة العربية السعودية لهجوم غاشم بـ46 صاروخًا من طراز سكود شنه عليها نظام صدام حسين عندما غزا الكويت عام 1990، كما سبق لقطر أن كانت مسرحًا لهجومين جويين في أقل من عام، أتاها الأول من إيران في يونيو 2025، وأصاب قاعدة أمريكية في «العديد»، والثاني شنته في العام نفسه إسرائيل على مكتب حماس في الدوحة.

وفى الإمارات تعرضت أبوظبي عام 2022 لموجة من الصواريخ الباليستية أطلقها عليها الحوثيون في اليمن. لم تتبدل الأحوال فعليًا آنذاك كما هو الحال بعدما صارت دول الخليج العربية هدفًا رئيسيًا للصواريخ والمسيرات الإيرانية..

مما لا شك فيه أن دول الخليج تمتلك أنظمة دفاعية فائقة التطور تمكنت بها وبجدارة من تدمير ما يزيد على 95 بالمائة من الصواريخ الإيرانية، لكن النسبة الضئيلة منها التي أفلتت من أنظمتها الدفاعية ألحقت أضرارًا بمؤسساتها الاقتصادية وشركاتها الاستثمارية وبمطاراتها الدولية ومراكز الطاقة فيها من غاز ونفط وبمصانعها الحيوية المهمة التي تقوم بتحلية مياه الشرب، بالإضافة إلى الخسائر التي حلت بقطاع السياحة فيها، وهو قطاع استثماري يضخ ثروات هائلة.

وبخلاف خسائرها الناجمة عن غلق إيران لمضيق هرمز وتداعياته على اقتصادياتها والاقتصاد العالمي كله، بات واضحًا أن النموذج الاقتصادي الذي استنته لنفسها دول الخليج وانتظمت تحت رايته سياساتها الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية قد تعرض لتهديد كبير.

لأن هذا النموذج يعتمد بالأساس على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها فضلًا عن رؤوس أموال مواطنيها. ولئن أثبتت أنظمة الدفاع الجوية كفاءة منقطعة النظير في اصطياد أغلب الصواريخ الإيرانية فمشكلتها – كما يرى بعض الخبراء العسكريين– أن المسيرات الإيرانية الأقل تكلفة تشكل وسيلة استنزاف مستمرة.

وإذا كانت دول الخليج تعتمد بصورة كبيرة على أنظمة الدفاع الأمريكية التي تتولى الشركات الأمريكية إمدادها بكل ما تحتاجه منها لأسباب عملياتية، فالواقع أن قدرتها على تسليم الأنظمة إليها في الوقت المناسب غير مؤكدة في ظل الأوضاع الراهنة.

والمؤكد أن هذه المسألة ستكون من أبرز الملفات التي ستعمل دول الخليج على التعامل معها بكل جدية. فلم يعد بإمكان دول الخليج الحفاظ على صورة الجزر الهادئة البعيدة عن اضطرابات المنطقة دون اتخاذ إجراءات تأمينية أكثر تكاملا من أجل الحفاظ على الاستثمارات واستمرار تقدم تجاربها التنموية الناجحة.

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي بكلية الآداب – جامعة حلوان.

دول الخليج.. والتعامل مع تحديات الحرب

بقلم:
زياد بركات ○

ستنتهي الحرب في نهاية المطاف، لكن ما بعدها لن يكون كما قبلها، خصوصاً بالنسبة إلى دول الخليج العربي، فهي ليست حربها، بل عليها، كما سيتكشّف بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها. وتُعد دول الخليج منبعا للثروة في المنطقة، وهذا توصيف تقني إن شئت، ما جعلها مطمعاً لكلّ مغامر أهوج، ومنهم إيران، لكن الحرب ربّما قدّمت لها الدرس الذهبي، وهو يعود إلى الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى، والرَجل حكيم، وحكمته غلبت شعريته.

في معلّقته الشهيرة، ثمّة شطرٌ يقول فيه: «ومن لم يذُد عن حوضه بسلاحه يُهَدَّم»، ما يعني أن الشاعر الثمانيني آنذاك توصّل إلى خلاصات قاسية، منها أن قانون القوّة أو قانون الغاب هو الذي يحكم، فالأهم لديه إعلاء شأن القوّة والدفاع عن النفس (بالهجوم)، وإلا فالهلاك.

ليس صحيحاً أن دول الخليج ضعيفة، فهي تدافع عن أراضيها وأجوائها ومواطنيها وسكّانها باقتدار كبير منذ بدأت «الجارة» إيران تُمطرها بالصّواريخ والمسيّرات، كما أنه ليس صحيحاً أنها لا تعرف ما يُدبَّر لها، فلديها نُخبٌ من بين الأفضل في المنطقة، كما أنّها على تواصلٍ مع أفضل مراكز البحوث في العالم.

لكن حيازة القوّة والمعرفة لا تكفي في الأزمات الكُبرى، ما يوجب بلورة «عقيدة» تقوم على الهجوم، لا على الدفاع فحسب. وليس المقصود هنا تحريضها على الهجوم على الآخرين، بل تبنّي عقيدة تتجاوز الدفاع، وتجعلها جاهزةً للهجوم فالانتصار، في حال تعرّضت لخطر وجودي.

وفي ربط الراهن السياسي بالإنشاء الشعري لأبي سُلمى، يمكن تفهّم قوله بعد ذلك في قصيدته الشهيرة: «ومن لا يظلم الناس يُظلم»، أمّا لماذا؟ فلأنه خَبِر الحرب: «فما الحربُ إلا ما علمتم وذقتم»، وعرف طبيعتها القائمة لا على الغلبة وحسب، بل على الإفناء أيضاً، والحال هذه عليك أن تنتصر لتنجو.

هل هي دعوة إلى هذه الدول إلى المشاركة في الحرب على إيران؟ لا بالطبع، قولاً واحداً، فهذا هدفٌ عزيزٌ للولايات المتحدة وإسرائيل وإيران معاً، أي تحويل الحرب الحالية إلى حرب إقليمية بين طهران ودول الخليج، ما يمنح الأطراف المتحاربة الآن الفرصة لتحويل الحرب بينهم إلى معارك صغيرة بين الجيران. بل هي دعوة إلى دفع إيران أو سواها إلى التفكير في المستقبل ألف مرّة قبل المغامرة بالهجوم على دول الخليج، وهي مطمئنة إلى أن ردّها سيظلّ دفاعياً.

ليست جريمة أن تكون دول الخليج ثرية، فهناك دول عديدة في المنطقة تحوز ثروات نفطية وطبيعية ضخمة. فثروات ليبيا والعراق، على سبيل المثال، تؤهّلهما لتكونا من أثرى دول المنطقة، لكنّها ثروات أُهدرت على نحو مؤسف، وهو ما لم تفعله دول الخليج التي أنتجت نموذجها في التعامل مع فائض الثروة، ثم هذّبته. ولا يعني هذا أنها مثالية، فثمّة مشكلات مازالت لديها، لكنّها رغم ذلك تظلّ من النماذج النادرة والناجحة في المنطقة.

ولا تقتضي العقيدة الهجومية، بالمناسبة، التقوقع والانغلاق والمبالغة في تطبيق القوانين الداخلية، فهذه ميكانزمات دفاعية مبدئية، تؤكّد أنك في حالة دفاع عن النفس، بل تقتضي الانتقال إلى الدفاع الإيجابي، بتحديث المجتمع والإصرار على تعدّديته بما يستجيب لحداثة الدولة ويواكبها، وبما يعزّز هُويّة هذه المجتمعات، ويغنيها.

○ كاتب وروائي أردني.

أزمة الطاقة وانعكاساتها على اقتصادات الدول النامية

بقلم:
طلال أبو غزالة ○

مع عودة التوتّرات الجيوسياسية إلى قلب سوق الطاقة، تبدو الدول النامية في الجنوب العالمي كأنّها تدخل مرحلةً جديدةً من الهشاشة المركّبة، إذ تتقاطع أزمات الطاقة مع اختلالات مالية مزمنة لتنتج ما يمكن وصفها أزمة متعدّدة الأبعاد تتجاوز مجرّد ارتفاع الأسعار. طوابير طويلة على غاز الطهي في نيبال، ومن أجل ترشيد الاستهلاك، أغلقت مصانع في سريلانكا، وهناك التحوّل إلى التعليم عن بعد في باكستان... هذه المؤشّرات كلُها لم تكن سوى تعبيرات أوّلية عن اختلال أعمق بسبب اختناق في شرايين الطاقة انعكس مباشرة على النشاط الاقتصادي الكلّي.

نعم، عندما يصبح الوقود سلعةً نادرةً أو مرتفعة الكلفة لا يتوقّف الأمر عند حدود الاستهلاك المنزلي، بل يمتدّ ليشلّ سلاسل الإنتاج والنقل، ويضغط على موازنات الحكومات والأسر في آن. وهذه الديناميكية ليست جديدة بالكامل، فقد أظهرت أزمة الطاقة التي أعقبت الحرب في أوكرانيا عام 2022 نمطاً واضحاً، فالدول الغنية قادرة على امتصاص الصدمات عبر الدعم المالي، بينما تُترك الدول الفقيرة لمواجهة الأسواق المفتوحة بموارد محدودة.

فعلى سبيل المثال، حافظت أوروبا على مستويات طلب مرتفعة بفضل الدعم الحكومي، واستمرّت الأسعار العالمية في الارتفاع فترة أطول، ما أدّى فعلياً إلى نقل عبء الأزمة إلى الدول ذات الحيّز المالي الأضيق، والنتيجة كانت حتميةً في صورة اختلالات حادّة في ميزان المدفوعات واستنزاف سريع للاحتياطيات الأجنبية، وفي بعض الحالات الانزلاق نحو التخلّف عن السداد كما حدث في سريلانكا.

لا تمثّل هذه الأحداث حالةً استثنائيةً، بل تكشف آلية عمل السوق العالمية للطاقة في أوقات الأزمات، إذ تتحوّل القدرة على الدفع، وليس الحاجة الفعلية، إلى العامل الحاسم في توزيع الموارد. واليوم، ومع تصاعد المخاطر المرتبطة بإمدادات الطاقة من الخليج، تتكرّر المعادلة، ولكن بحدّة أكبر. فالإغلاق الجزئي أو شبه الكامل لممرّات حيوية، مثل مضيق هرمز، لا يعني فقط ارتفاعَ الأسعار، بل إعادة تسعير شاملة للمخاطر في أسواق الطاقة والتمويل، وهنا تبرُز الفجوة بين الدول، ليس في درجة تعرّضها للصدمة فقط، بل أيضاً في قدرتها على امتصاصها.

للتوضيح، يمكن فهم هذه الفجوة عبر بُعدَين متداخلَين. الأول، الاعتماد الهيكلي على واردات الطاقة. والثاني، القدرة المالية على تمويل هذا الاعتماد، وعندما تجتمع مستويات عالية من الاعتماد مع احتياطيات ضعيفة، تتشكّل بيئة مثالية لاندلاع أزمة اقتصادية كلّية.

وهكذا تدخل الاقتصادات في دوامة تضخمية تمويلية تتطلّب تدفقات دولارية مستمرّة لكسرها، سواء عبر الاحتياطيات أو الاقتراض الخارجي، لكن المشكلة أن هذه الأدوات نفسها أصبحت أكثر كلفة وأقلّ توافراً، فمع تشديد السياسة النقدية عالمياً، حتى مع تثبيت أسعار الفائدة، فالسوق الآن لا تسأل: هل سترتفع الفائدة؟ بل متى سيتم خفضها. وعليه، بدأت تدفّقات رأس المال تنعكس خارج الأسواق الناشئة، ما يزيد صعوبة تمويل العجوزات. كما في حالات دول مثل بنجلاديش وسريلانكا، حيث تتقاطع الاعتمادية على الطاقة المستوردة مع ضعف القاعدة التصديرية. ففي بنجلاديش، التي تعتمد إلى حد كبير على قطاع الملابس، يؤدّي ارتفاع تكاليف الوقود إلى تآكل القدرة التنافسية للصادرات، ما يضغط على الميزان التجاري من جانبَين: ارتفاع الواردات وتراجع الإيرادات. أمّا سريلانكا التي لم تتعافَ بالكامل من أزمتها السابقة، فتظلّ عرضةً لصدمة جديدة قد تعيدها إلى نقطة الصفر.

وتكشف بعض الحالات أهمية الاحتياطيات أداةً استراتيجية لشراء الوقت. خذ على سبيل المثال تايلاند، فرغم ارتفاع اعتمادها على واردات الطاقة، تمتلك مخزونات واحتياطيات نقدية تمنحها هامش مناورة أوسع، وكذلك الهند التي تجمع بين احتياطيات قوية ومرونة في مصادر الاستيراد، بما في ذلك القدرة على استيعاب النفط منخفض الجودة من أسواق بديلة.

ربّما لا تلغي هذه المرونة المخاطر، لكنّها تقلّل من احتمالية تحوّل الصدمة إلى أزمة شاملة. ما أريد قوله هنا إنّ أزمة الطاقة لا تعمل بمعزل عن بقية مكوّنات الاقتصاد، بل تتغلغل في كلّ مفاصل النشاط الاقتصادي من الإنتاج الصناعي إلى الاستهلاك، ومن التضخّم إلى سعر الصرف، ومن ثقة المستثمرين إلى استقرار المالية العامة، وهي بذلك تمثّل اختباراً حقيقياً لصلابة النماذج الاقتصادية في دول الجنوب.

ولكن هذه الصورة القاتمة لا تخلو من فرص كامنة، فالأزمات الكبرى غالباً ما تدفع نحو إعادة هيكلة عميقة في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وعليه، قد يؤدّي ارتفاع أسعار الطاقة على المدى المتوسّط إلى تسريع الاستثمار في مصادر بديلة، وتحفيز الابتكار في كفاءة الطاقة وإعادة النظر في سياسات الدعم غير المستدامة، كما يمكن أن تدفع هذه الصدمات الحكومات إلى بناء احتياطيات استراتيجية، وتعزيز تنويع مصادر الدخل، غير أن الاستفادة من هذه الفرص ليست تلقائيةً، بل تتطلّب قدرةً مؤسّسية على تحويل الضغط إلى إصلاح. وهنا يكمن التحدّي الحقيقي؛ فهل تستطيع الدول الأكثر عرضة للأزمة أن تنتقل من إدارة الطوارئ إلى بناء استراتيجيات طويلة الأمد؟

في المحصلة، ما نشهده ليس مجرّد أزمة طاقة عابرة، بل لحظة كاشفة لحدود النموذج الاقتصادي في كثير من دول الجنوب العالمي، فحين تصبح الطاقة، وهي المدخل الأساس لكل نشاط اقتصادي، مصدراً لعدم اليقين، فإن ذلك يعيد رسم أولويات السياسات الاقتصادية من جديد. وبينما تملك بعض الدول الوقت والموارد لإعادة التموضع، تجد دولٌ أخرى نفسها أمام خيارات صعبة، إذ يصبح الاستقرار الاقتصادي هدفاً بحدّ ذاته، لا مجرّد وسيلة للنمو.

○ رجل أعمال وخبير اقتصادي.